نواب وأكاديميون وصفوها بأنها «بيع لأصول الدولة»

رفض نيابي وشعبي لتصريح وزير التجارة بشأن «الخصخصة»

إبراهيم الحمود

فايز الجمهور

الجمهور للشريعان : إن كنتم عاجزين عن إدارة مرافق الدولة هناك من أبناء الشعب من يحسن ذلك فلترحلوا

إبراهيم الحمود : تصريح وزير التجارة بأن «كل شيء متاح للخصخصة» يخالف الدستور

«التقدمية» : كلام الشريعان إنما هو توجهات تدعو إلى إلغاء الدور الاقتصادي للدولة وتقليصه إلى أدنى حد

أثار تصريح وزير التجارة والصناعة فهد الشريعان، في كلمته التي ألقاها خلال الملتقى الاقتصادي الثاني في شأن «الخصخصة» ردود فعل نيابية وأكاديمية وشعبية رافضة لمثل هذا التوجه الحكومي أو حتى التفكير به .

في هذا الإطار قال النائب فايز الجمهور عبر حسابه في موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» «الخصخصة في ظل الإدارة الحكومية الفاشلة تعتبر بيع لثروات البلد ... الاخ وزير التجارة أؤكد لك اننا لن نسمح لك ولا لحكومتك ولا لتجاركم الإستيلاء على مقدرات الشعب ولن نجعل أهل الكويت تحت رحمة التجار...إن كنتم عاجزين عن إدارة مرافق الدولة هناك من ابناء الشعب من يحسن ادارتها فلترحلوا».

من جهته أكد رئيس جمعية أعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت ابراهيم الحمود عبر حسابه في «تويتر» أن تصريح وزير التجارة بأن«كل شيء متاح للخصخصة ووضع كل الأمور بيد القطاع الخاص»يخالف الدستور في م«20»و م«21» وتنص م «20»بأن :الأقتصاد الوطني أساسه العدالة الاجتماعية وقوامه التعاون العادل بين النشاط العام والنشاط الخاص.وتنص م «21»بأن الثروات الطبيعية جميعها ومواردها كافة ملك الدولة.

بدورها وصفت الحركة التقدمية الكويتية تصريح وزير التجارة فهد الشريعان بأن «كل شيء في الكويت متاح للخصخصة» بالمتناقض مع أحكام الدستور والمخالف لقانون الخصخصة، معتبرة أنه «انحياز طبقي مفضوح لصالح قلة من كبار الرأسماليين الطفيليين، الذين يحاولون الاستحواذ على كل ممتلكات الدولة ومقدراتها وتحويلها إلى ملكية خاصة لهم».

وأضافت الحركة في بيان صحافي أن وزير التجارة فهد الشريعان يتجاهل عامداً متعمداً أحكام الدستور، ويتعامى تماماً عن الحظر القانوني المقرر على خصخصة النفط والمصافي والتعليم والصحة، وذلك عندما دعا في كلمته التي ألقاها في الملتقى الاقتصادي الثاني إلى التصفية النهائية للقطاع العام وقال إنّ كل شيء في الكويت متاح للخصخصة، حيث ينبغي أن ينحصر دور الحكومة في التنظيم فقط، وتكون كل الأمور بيد القطاع الخاص.

وأشارت الحركة في بيانها إلى أن الوزير الشريعان تجاهل ما قررته المادة 20 من الدستور بضرورة التعاون العادل بين القطاعين العام والخاص، التي قضت بأنّ «الاقتصاد الوطني أساسه العدالة الاجتماعية، وقوامه التعاون العادل بين النشاط العام والنشاط الخاص»، ما يعني عدم جواز تصفية القطاع العام وحظر خصخصته بالكامل، وبالتالي ضرورة الحفاظ على الدور الاقتصادي للدولة، على خلاف ما دعا إليه الوزير في تصريحه.

وأوضحت أن الوزير تعامى الوزير «عن جهل أو سوء نيّة» ما قررته المادة 21 من الدستور بأنّ «الثروات الطبيعية جميعها ومواردها كافة ملك الدولة»، وهو حكم دستوري قاطع وبات يرفض خصخصة النفط والغاز الطبيعي وغيرهما من الثروات الطبيعية، التي هي ملك أصيل للدولة، لا يجوز أن تصبح ملكاً للقطاع الخاص.

وبينت الحركة أن الوزير تعمّد، بقوله إنّ كل شيء متاح للخصخصة، الاستخفاف بالحظر القانوني لخصخصة النفط والمصافي والتعليم والصحة، الذي فرضته المادة الرابعة من القانون رقم 37 لسنة 2010 في شأن تنظيم برامج وعمليات التخصيص.

وشددت الحركة على أن هذا التصريح لوزير التجارة إنما يعبّر عن التوجهات النيوليبرالية الرأسمالية، التي راجت في العام في سبعينيات القرن العشرين وتهاوت مع الأزمة الاقتصادية التي شهدها النظام الرأسمالي العالمي في العام 2008، وهي توجهات تدعو إلى إلغاء الدور الاقتصادي للدولة وتقليصه إلى أدنى حد، وبالتالي تحلل الدولة من مسؤولياتها الاجتماعية، واقتصار دورها على الأمن والدفاع والسياسة الخارجية.

ودعا البيان الحركة النقابية العمالية والجمعيات المهنية والتيارات السياسية الشعبية والوطنية والديموقراطية والجماعات الشبابية إلى التصدي ليس فقط لتصريح الوزير، وإنما التصدي للتوجه الحكومي النيوليبرالي الرأسمالي الذي يحاول استباحة أملاك الدولة، بل الدولة ككل لمصلحة قلة رأسمالية طفيلية ما يتطلب كشف ما ينطوي عليه هذا التوجه من مخاطر وأضرار تلحق بالاقتصاد الوطني وبالدولة وبالمجتمع وبالدستور وبالعدالة الاجتماعية.

وكان وزير التجارة والصناعة، فهد الشريعان،قد قال « إن كل شيء في الكويت متاح للخصخصة، وينبغي ان ينحصر دور الحكومة في التنظيم فقط، وتكون كل الأمور بيد القطاع الخاص.

وأضاف في كلمة ألقاها خلال الملتقى الاقتصادي الثاني أن «الخصخصة هي الهدف الأساسي الذي يساعدنا على تنويع مداخيل الدولة وعدم الاعتماد على تقلبات أسعار النفط، ونتمنى ان يكون هناك مساهمة من القطاع الخاص، إذ إنه الحل الأمثل لزيادة الدخل وتنوع مصادره في الدولة».

وذكر أن برامج الإصلاح الاقتصادي لا تخلو من مبادرات تخصيص عدد من القطاعات والخدمات العامة للدولة بما يتلاءم مع القوانين السارية في الدول، ولذلك تُعد هذه البرامج غاية في الأهمية لتعزيز المنافسة وتقديم الأفضل للوطن والمواطنين، بما يخفض من عبء المصروفات على الموازنة العامة للدولة ويخلق فرص عمل جديدة.

شدد على ضرورة أخذ المعلومات من مصادرها المحترمة والموثوقة

الغانم : البعض لديه أجندات خاصة لبث الشائعات

مرزوق الغانم

قال رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم إن البعض لديه أجندات خاصة لبث الشائعات، مؤكداً على ضرورة أخذ المعلومات من مصادرها.

جاء ذلك خلال رد الغانم على أحد المتابعين له في أحد مواقع التواصل الاجتماعي.

وأضاف : «تويتر عالم لا حدود به، فحتى من نختلف معه يستطيع أن يصنع لنفسه هاشتاق وهمي وأعداء وهميين وخصومة وهمية».

وتابع: يوهم البعض اني عدو له ولكن لا تشرفني هذه الخصومة الوهمية أو الحقيقية، ولا تؤثر إطلاقاً».

وشدّد الغانم على ضرورة أخذ المعلومات من مصادرها المحترمة والموثوقة».

خالد العتيبي : التعامل مع مكافأة طلاب «التطبيقي» بمزاجية «أمر مرفوض»

خالد العتيبي

دعا النائب خالد العتيبي، مديري المؤسسات التعليمية بالتجاوب مع مطالب الاتحادات الطلابية والروابط المنبثقة عنها، مؤكدا أن الاتحادات الطلابية هي حلقة الوصل بين الطلاب الدارسين وإدارة الجامعة أو الهيئة العامة للتعليم التطبيقي.

وزاد العتيبي أنه من ضمن هذه المطالب المستحقة إعادة صرف المكافآت المتوقفة منذ ثلاث سنوات والمتعلقة بالتخصصات النادرة ومكافآت التفوق.

واختتم العتيبي تصريحه قائلا إن قانون 10 لسنة 1995 ينظم عملية صرف مكافآت طلبة الجامعة والتطبيقي بجميع فئاتها، مبيناً أن الامتناع عن صرفها أو التعامل معها بمزاجية أمر مرفوض ويحاسب عليه القانون، وعلى الجميع أن يساعد أبناءنا الطلبة بدلا من احباطهم في بداية مشوارهم العملي.

الشاهين استقبل المستشار الرئاسي السابق في تركيا

الشاهين مستقبلا المستشار الرئاسي السابق في الجمهورية التركية

استقبل مراقب مجلس الأمة النائب أسامة الشاهين في مكتبه أمس ،النائب والمستشار الرئاسي السابق في الجمهورية التركية د. ياسين أقطاي، بمناسبة زيارته للبلاد.

وتناول اللقاء وفقا لبيان صادر من مكتب النائب، تبادل وجهات النظر في العديد من القضايا الإقليمية والدولية، وبحث سبل تعزيز وتوطيد العلاقات الثنائية بين البلدين ، كما تطرق إلى عدد من القضايا المشتركة في مختلف المجالات.

وقام أقطاي بإهداء الشاهين مجموعة من مؤلفاته الأخيرة المترجمة إلى اللغة العربية.

هدية تذكارية

هشام الصالح لإضافة صحيفة الحالة الجنائية وشهادة خلو من المخدرات إلى فحوصات المقبلين على الزواج

هشام الصالح

أعلن النائب د. هشام الصالح عن تقدمه باقتراح بقانون بتعديل القانون رقم «31» لسنة 2008 بشأن الفحص الطبي للراغبين في الزواج قبل إتمام الزواج بإضافة شهادة خلو من تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية إلى الفحوصات الطبية والادلاء بصحيفة الحالة الجنائية.

وجاء في الاقتراح بقانون ما يلي:

المادة الأولى

يستبدل عنوان القانون رقم «31» لسنة 2008 المشار اليه كالتالي :

قانون بشأن الفحص الطبي والادلاء بالصحيفة الجنائية للراغبين في الزواج قبل إتمام الزواج .

المادة الثانية

يستبدل بنص الفقرة الأولى من المادة «1» من القانون رقم «31» لسنة 2008 المشار Yاليه النص التالي :

« على راغبي الزواج الادلاء بصحيفة حالتهم الجنائية وبشهادات طبية عن الفحوصات التي تفيد خلوهم من تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية ومن الامراض المعدية والوراثية التي يصدر بتحديدها قرار من وزير الصحة.

المادة الثالثة

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

ونصت المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون على الآتي:

قال تعالى في محكم التنزيل « وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً ،إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ «صَدق اللَّهُ العَظِيم .

إذا كانت تلك حكمة الله في خلقه فقد وجب تدبر حكمته تعالى بما رتب على الزواج من الأسباب الجالبة للمودة والرحمة وحصول الطمأنينة والمنفعة بحسن تربية الأولاد وسلامة تنشئتهم ، فصلاح المجتمع من صلاح الاسرة واستقامة افرادها وفساده من فسادها وانحرافها .

وانسجاما مع ذلك نص الدستور الكويتي في مادته التاسعة على ان الاسرة أساس المجتمع وقوامها الدين والأخلاق وحب الوطن ، وان القانون يحفظ كيانها ويقوي أواصرها ويحمي في ظلها الأمومة والطفولة، وجاءت المادة العاشرة لتؤكد مسؤولية الدولة عن رعاية النشء وحمايته من الاستغلال ووقايته من الإهمال الادبي والجسماني والروحي .

ولما كان الزواج سبيلا للإعفاف والتحصين بماله من مقاصد سامية في بناء المجتمع الصالح وتأسيس الاسرة واستقرارها بمالها من المسؤوليات الدينية والدنيوية .

وانسجاما مع مفهوم الكفاءة كما بينته مواد قانون الأحوال الشخصية ومذكرته الإيضاحية، وتعزيزا لمقتضيات القانون رقم «31» لسنة 2008 بشأن الفحص الطبي للراغبين في الزواج قبل إتمامه جاء هذا الاقتراح بقانون بإضافة شهادة الخلو من تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية الى الفحوصات الطبية التي يجب ان يدلى بها الراغبون في الزواج قبل اتمامه، كما جعل هذا الاقتراح الادلاء بصحيفة الحالة الجنائية من متطلبات إتمام الزواج، فقد اقتضى التعديل تغيير مسمى القانون ليشمل هذا الشرط الجديد .

ويهدف هذا الاقتراح في مجمله الى حماية مؤسسة الزواج وصون حرمة الأسر من الآثار السلبية الصحية والنفسية والاجتماعية وحتى يكون كل طرف على بينة تامة من حالة الآخر قبل إتمام العقد.